CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/4
28 February 2006

ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع
البيولوجي العامل كاجتماع
للأطراف في بروتوكول
قرطاجنة للسلامة الأحيائية

الاجتماع الثالث
كوريتيبا، البرازيل، 13 – 17 آذار/مارس 2006
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة أنشطة بناء القدرات

تقرير عن مدى التقدم في، وفعالية، تنفيذ خطة العمل لبناء القدرات للتنفيذ الفعال لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا – مقدمة

1. تبنى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية في مقرره BS-I/5 خطة عمل للتنفيذ الفعال لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية وآلية تنسيق تهدف إلى تنفيذ هذه الخطة. وفي الفقرة 5 من نفس المقرر وافق مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية على تبني نظرة شاملة ومراجعة محتملة لخطة العمل في مؤتمره الثالث.

2. وفي اجتماعه الثاني تبنى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية المقرر BS-II/3 وقد تبنى، من ضمن ما تبناه، اختصاصات المراجعة الشاملة لخطة العمل ووضع عملية لتسهيل ذلك بجانب المراجعة المحتملة لخطة عمل الاجتماع الثالث (مقرر BS-II/3، الفقرة 31-24 المرفق). وفي هذا الصدد تم دعوة الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة لتقديم معلومات للأمانة عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة العمل ومدى كفاءتها، بالإضافة إلى الآراء والاقتراحات حول المراجعات المرجوة لخطة العمل. تم الطلب من الأمين التنفيذي القيام بعمل استبيان لتسهيل تقديم المعلومات المذكورة أعلاه، والاستعانة بالمعلومات المحصلة في إعداد ورقة معلومات أساسية، من بينها، مدى التقدم في تنفيذ خطة العمل وكفاءتها،

* UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/1

/...

تدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

والاحتياجات/الفجوات التي لم يتم سدها، والتوصيات الإستراتيجية التي يجب أخذها في الاعتبار في المراجعة المحتملة لخطة العمل. تم أيضا الطلب من الأمين التنفيذي إعداد مشروع لخطة العمل المنقحة، بناء على نتائج المراجعة، للنظر فيها في الاجتماع الثالث.

3. تحتوي المذكرة الحالية على تقرير مجمع عن التقدم في تنفيذ خطة العمل وكفاءتها، بما في ذلك الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة، هذا بالإضافة إلى القيود والعوائق التي تم مواجهتها. يوضح القسم الثاني المنهجية التي تم اتباعها في المراجعة. يلخص القسم الثالث الحالة العامة لتنفيذ مختلف العناصر والعمليات الموضحة في خطة العمل وأنشطة بناء القدرات أو الأنشطة التي أسهمت في كل عنصر. كما يلقي الضوء على فعالية خطة العمل، أي، إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة لهذه الخطة. 1/ يوضح القسم الخامس العوائق والقيود الرئيسية التي تم مواجهتها بالإضافة إلى الفجوات/الاحتياجات الأساسية التي لم يتم تلبيتها. كما يلقى الضوء على التدابير الممكنة التي يمكن اتباعها لمواجهة الاحتياجات والفجوات التي لم يتم سدها. 2/ ووفقا للفقرة 28 من المقرر BS-II/ 3، يناقش القسم 5 الخبرات والعوائق التي تم مواجهتها في تنفيذ آلية التنسيق بناءً على البيانات المستلمة من الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى. أما القسم السادس فيحتوي على الخاتمة والتوصيات. يتضمن القسم السابع توضيحا للعناصر للمقرر المحتمل لنظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول.

ثانيا- المنهجية المتبعة في المراجعة

4. وفقا للمقرر BS-II/3، الفقرة 26، أعد الأمين التنفيذي استبيانا لمراجعة خطة العمل مع مدخلات من أعضاء فريق الاتصال المعني ببناء القدرات للسلامة الأحيائية. تم إرسال الاستبيان إلى كافة الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى في 16 سبتمبر 2005. وقد تضمن الاستبيان أسئلة تتعلق بقضايا محددة في اختصاصات مراجعة خطة العمل (واردة في المرفق بالمقرر BS-II/3). توجد نسخة من الاستبيان تحتوي على ملخص للنتائج الإحصائية في وثيقة معلومات (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/INF/4). كما في 15 يناير 2006، تسلمت الأمانة ما مجموعه 46 ردا تتضمن 42 ردا من حكومات (37 طرفا في البروتوكول و 5 غير أطراف) وأربعة ردود من منظمات. 3/ ومن بين 42 ردا حكوميا كان هناك 31 ردا من دول نامية أو دولا ذات اقتصاديات انتقالية، و 11 ردا من الدول المتقدمة.

5. إضافة إلى ذلك، راجع الأمين التنفيذي المعلومات ذات الصلة من التقارير الوطنية المرحلية حول تنفيذ البروتوكول، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة لقواعد بيانات بناء القدرات في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية. تضمن الشكل العام للتقارير المرحلية أربعة أسئلة محددة عن المادة 22 من البروتوكول (بناء القدرات) وعددا من الأسئلة الأخرى ذات الصلة بمراجعة خطة العمل. تم إرسال إجمالي 44 تقريرا كما في 11 أكتوبر 2005 من بينها 27 تقريرا من أطراف الدول النامية و 17 تقريرا من أطراف الدول المتقدمة. تم إعداد تحليل تفصيلي للمعلومات من التقارير الوطنية المرحلية لنظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/12) و(UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/INF/8).

1/ تشير نتائج بناء القدرات، كما هي مستخدمة في سياق هذه المذكرة، للنتائج الفورية والمباشرة لأنشطة بناء القدرات والمشاريع المنفذة لدعم خطة العمل.

2/ إن التقرير الكامل عن احتياجات وأولويات الدول المتعلقة ببناء القدرات متاح كوثيقة معلومات UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/INF/7.

3/ تضمنت الأطراف: ست دول من أفريقيا (مصر، إثيوبيا، ليبيريا، موزنبيق، نيجيريا وزيمبابوي)، و 8 من آسيا –المحيط الهادي (كمبوديا، اندونيسيا، الهند، إيران، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، طاجاكستان وتايلاند) وعشر دول من وسط وشرق أوروبا (أرمينيا، بيلاروس، بلغاريا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، (جمهورية) مولدوفا، بولندا، سلوفاكيا، وسلوفينيا)، وثلاث دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي (البرازيل، كوبا والمكسيك)، وتسع دول من أوروبا الغربية ودولا أخرى (استراليا، المجتمع الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، النرويج، إسبانيا، السويد والمملكة المتحدة). أما الدول غير الأطراف فهي: البوسنة والهرسك، تشاد، الجابون، غينيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما المنظمات فهي كما يلي: معهد الدراسات المتقدمة لجامعة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية لصحة الحيوان، و Public Research and Regulation Organization والائتلاف الصناعي العالمي.

6. كما أنه وفقا للمقرر BS-I/5، الفقرة 15 والمقرر BS-II/3، الفقرة 29 فإن نتائج التقديرات والتقارير الأخرى ذات الصلة قد تم أخذها بعين الاعتبار في المراجعة. وتتضمن تقييم دعم البروتوكول من قبل مرفق البيئة العالمية من خلال مكتب مرفق البيئة العالمية للرصد والتقييم، 4/ بالإضافة إلى مشروع التقرير عن تقييم الجهود المستمرة لبناء القدرات للتكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية من خلال معهد الدراسات المتقدمة لجامعة الأمم المتحدة.

7. يجب ملاحظة أن التحليل وبعض النتائج المذكورة في هذه المذكرة تستند إلى عينة صغيرة إلى حد ما من الدول والمنظمات. إضافة إلى ذلك، فإن التوزيع الجغرافي للردود على الاستبيان، كما هو مشار إليه في الفقرة 5، لم يكن متكافئا. فعلى سبيل المثال، تم تلقي ثلاثة ردود فقط من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وبالتالي، فإن نتائج المراجعة، خاصة أرقام الإحصاءات المبينة في المذكرة، يجب النظر إليها مع الأخذ في الاعتبار القيود المذكورة أعلاه.

ثالثا – نظرة على التقدم في، وفعالية، تنفيذ خطة العمل

8. يوضح هذا القسم الحالة العامة والتقدم في، وفعالية، تنفيذ خطة العمل. ينقسم التحليل إلى ثلاثة أقسام فرعية. يشرح القسم الفرعي الأول الحالة والتقدم في تنفيذ العناصر الأساسية لخطة العمل (الجزء 2 من خطة العمل والأنشطة المرتبطة بها (موضحة في الجزء 4 من خطة العمل)، ويشرح القسم الفرعي الثاني التقدم في تنفيذ العمليات/الخطوات الرئيسية (أي، الجزء 3 من خطة العمل) أما القسم الفرعي الثالث فيشرح كفاءة خطة العمل.

ألف – الحالة والتقدم في تنفيذ عناصر خطة العمل

9. يشرح هذا القسم الفرعي مدى تنفيذ العناصر المختلفة لخطة العمل ومستوى التقدم نحو تحقيق النتائج المرجوة لبناء القدرات وفقا لكل عنصر (على أساس المعايير والمؤشرات المطبقة في المقرر BS-I/5، المرفق 5). كما يقدم أمثلة توضيحية للمبادرات الرئيسية التي أسهمت في تنفيذ كل عنصر.

1. بناء القدرات المؤسسية

10. استجابة لاستبيان مراجعة خطة العمل (المشار إليه فيما بعد بـ "الاستبيان")، أفصح عدد من الدول عن إحراز بعض التقدم نحو بناء القدرات المؤسسية للتنفيذ الفعال للبروتوكول. فعلى سبيل المثال، من بين 31 دولة من الدول النامية، والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، التي ردت على الاستبيان صرحت 8 دول (26%) 5/ بأنها وضعت أطر عمل تنظيمية للسلامة الأحيائية (تشمل سياسات وقوانين ونظم)، و 13 دولة (42%) صرحت ببلوغها درجة كبيرة في هذا الصدد 6/ و 8 دول (26%) قامت بالمثل إلى حد ما، و دولة واحدة (3%) صرحت بعدم إحرازها أي تقدم في هذا الصدد. ويعزى هذا بشكل كبير إلى مشروع مرفق البيئة العالمية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتطوير أطر عمل السلامة الأحيائية الوطنية والذي ساعد أكثر من 133 دولة على تطوير

4/ يمكن الدخول على نسخة مشروع للتقرير الأولي من خلال موقع مرفق البيئة العالمية التالي: http://www.gefweb.org/Documents/Council_Documents/GEF_C27/documents/C27.ME.Inf.1.Rev.1BiosafetyEvaluation.pdf

5/ يجب ملاحظة أن النسب المستخدمة في القسم الثالث تم احتسابها على أساس العدد الإجمالي للدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية والتي ردت على الاستبيان (31 دولة) أو تلك الدول التي قدمت تقاريرها الوطنية المرحلية (27 دولة)، إلا ما تم الإشارة إليه خلاف ذلك.

6/ في سياق مراجعة خطة العمل هذه تم استخدام عبارة "درجة كبيرة" لتشير إلى تحقيق نتيجة تزيد على 50% وعبارة "محدود أو إلى حد ما" إلى تحقيق نتيجة أقل من 50% من النتيجة المرغوب فيها.

أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية الخاصة بها، من بيت تلك الدول 58 دولة قد أكملت مسودات مشاريعها كما في 31 يناير 2006. /7

11. صرح عدد من الدول (9 ردود أو 29%) أنها وضعت آليات مؤسسية لإدارة السلامة الأحيائية، و 11 دولة (36%) بلغت مدى كبير جدا في هذا الصدد، و 8 دول (26%) قد أحرزت بعض التقدم، ودولتان (7%) لم تحرزا تقدما في هذا الصدد. قامت العديد من الدول بتعيين السلطات الوطنية المختصة، وقام البعض الآخر بتأسيس إدارات أو وحدات معينة داخل الوزارات المعنية أو المؤسسات شبه المستقلة لمواجهة قضايا السلامة الأحيائية. صرحت معظم الدول أيضا (29 ردا أو 94%) أنها أسست لجان وطنية للسلامة الأحيائية أو هيئات مماثلة مشتركة بين المؤسسات لتنسيق قضايا السلامة الأحيائية. قالت بعض الدول أنها أسست، أو أنها قيد تأسيس، آليات لتناول إخطارات أو طلبات إطلاق الكائنات الحية المحورة في البيئة بالإضافة إلى نظم إدارة سجلات السلامة الأحيائية.

12. ووفق سياق البنية التحتية، صرحت 5 دول (16%) أنها لديها معدات ومرافق كافية ويمكن الاعتماد عليها، و 9 دول (29%) حصلت على المعدات اللازمة بشكل كبير، و 10 دول (32%) إلى حد ما. كما قالت سبع عشرة دولة (55%) أنها لديها بنية تحتية للاتصالات يمكن يعتمد عليها بشكل كبير بما فيها اتصال بالإنترنت. على الرغم من ذلك، فإن معظم الدول (21 رد أو 68%) تنقصها المرافق أو بحوث السلامة الأحيائية (مثل المعامل والدفيئة، الخ) ومعدات كشف وتحليل الكائنات الحية المحورة. دولة واحدة فقط (3%) قالت أنها تمتلك مثل هذه المرافق والمعدات و 7 دول (23%)، خاصة تلك المشارِكة في المشاريع الإيضاحية الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية لتنفيذ أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، قالت أنها حصلت على تلك المرافق والمعدات أو قامت بتقويتها بدرجة كبيرة. وعلى الأقل 15 دولة (48%) صرحت بأنها وضعت، أو قامت بوضع بشكل كبير، نظما (تشمل مبادئ توجيهية وإجراءات) لتعزيز ورصد التأثيرات البيئية للكائنات الحية المحورة بالإضافة إلى نظم لفحص الأنشطة.

13. وفيما يخص التمويل وإدارة الموارد صرحت العديد من الدول (18 رد أو 58%) بأنها ليس لديها، أو أنها تسلمت مبلغ محدود، من التمويل اللازم لأنشطة السلامة الأحيائية. دولة واحدة فقط (3%) قالت أنها تسلمت التمويل الذي رغب فيه للسلامة الأحيائية، و9 دول (29%) قالت أنها لديها التمويل اللازم للسلامة الأحيائية بشكل كبير. يأتي معظم تمويل السلامة الأحيائية من مساعدات خارجية. 8 دول فقط (26%) صرحت بأن تمويلها للسلامة الأحيائية يأتي بشكل كبير من مخصصات الميزانية الوطنية. قالت العديد من الدول (12 رد أو 39%) أن تمويلها للسلامة الأحيائية يأتي من الميزانية الوطنية فقط إلى حد ما، و 8 دول (26%) قالت أن أنشطتها المتعلقة بالسلامة الأحيائية غير مشمولة في الميزانية الوطنية. أما معظم الدول النامية، أو تلك التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية (27 رد أو 87%)، صرحت أنها تستعين بالتمويل الخارجي والمساعدات التكنولوجية الخارجية لتنفيذ أنشطة بناء القدرات. بيّن مشروع تقرير التقييم الذي أعده معهد الدراسات المتقدمة لجامعة الأمم المتحدة أن إجمالي المساعدات التمويلية لبناء القدرات للسلامة الأحيائية يربو حاليا على 179,400,00 دولار أمريكي. /8 تم منح معظم المساعدات التمويلية للسلامة الأحيائية من

/7 يمكن الوصول إلى الدول التي أكملت أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية الخاصة بها وفقا لمشروع UNEP-GEF خلال الموقع التالي: http://www.unep.ch/biosafety/news.htm#nbf

/8 يجب ملاحظة أن هذا الرقم يشمل بعض المبادرات المدرجة في مشاريع السلامة الأحيائية (مثل مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للعلوم البيولوجية الممول من قبل CIDA وبرنامج BIO-EARN الممول من SIDA) لكنه يشمل أيضا مكونات للتكنولوجيا البيولوجية. من الصعب أحيانا فصل الأرقام لتحديد ما الذي أنفق على السلامة الأحيائية وما الذي أنفق أكثر على تطوير قدرة التكنولوجيا البيولوجية.

قبل مرفق البيئة العالمية (55.079 مليون دولار أمريكي). قام عدد قليل من الدول المتقدمة تشمل: الدنمرك، ألمانيا، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعم ثنائي ضخم للسلامة الأحيائية. 9/

14. ساعدت العديد من المبادرات الدول على بناء قدرات مؤسسية للسلامة الأحيائية. ووفقا للمعلومات المتاحة لدى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، توجد على الأقل 78 دولة من بين إجمالي 119 (66%) دولة أكملت مشاريع مستمرة أسهمت بشكل خاص في بناء القدرات المؤسسية. تتضمن الأمثلة الكبرى على ذلك: مشاريع السلامة الأحيائية الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية، المشروع الممول من قبل هولندا لتنفيذ أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية في بلدان وسط وشرق أوروبا المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (2001–2003)، ومشاريع التوأمة EU-PHARE، ومبادرة ألمانيا لبناء القدرات للسلامة الأحيائية، وبرنامج لنظم السلامة الأحيائية الممول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

15. وعلى الرغم من إحراز تقدم في بعض الدول نحو بناء قدرات مؤسسية للسلامة الأحيائية، إلا أنه من الواضح من التحليل أعلاه أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب عمله، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مرافق لأبحاث السلامة الأحيائية واكتشاف وتحليل الكائنات الحية المحورة. كما يتطلب الأمر من الحكومة عمل مخصصات لأنشطة السلامة الأحيائية في ميزانياتها الوطنية.

2. تنمية وتدريب الموارد البشرية

16. وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية فيما يخص السلامة الأحيائية فقد تم إحراز بعض التقدم في العديد من الدول. وردا على الاستبيان، أشارت 7 دول (23%) أنها حصلت، بشكل كبير، على العدد المرغوب فيه من الخبرات الوطنية في مختلف المجالات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وقالت 19 دولة (61%) أنها قامت بتدريب بعض الخبرات المطلوبة، وقالت 4 دول (13%) أنها ليس لديها خبراء في السلامة الأحيائية. ذكرت 5 دول (16%) على الأقل أنها استخدمت خبراء محليين في تولي الأنشطة المتعلقة بتنفيذ البروتوكول على المستوى الوطني، وقامت 8 دول (26%) بالمثل بشكل كبير، وقامت 14 دولة (45%) بذلك إلى حد ما. بينما قالت دولتان فقط أنهما لم تستخدما خبراء محليين.

17. وفي تقاريرها الوطنية المرحلية أشارت 15 دولة من الدول الأطراف النامية، والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية (56%) أنها انتفعت من التعاون في التدريب التقني والعلمي المتعلق بالسلامة الأحيائية، وكيفية الإدارة السليمة والآمنة للتكنولوجيا البيولوجية للمدى المطلوب للسلامة الأحيائية. معظم هذه الدول أشار إلى التدريب الذي تلقته خلال المشاريع الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية. غير أن كافة هذه الدول، باستثناء دولة واحدة، أشارت إلى أن احتياجاتها في هذا الصدد تم تلبيتها جزئيا فقط.

18. ووفقا للمعلومات المتاحة لدى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، ساهم 95 مشروعا على الأقل (80%) بشكل خاص في تنمية وتدريب الموارد البشرية في شتى المجالات المتعلقة بالسلامة الأحيائية من خلال ورش العمل التدريبية ودورات السلامة الأحيائية العالمية، والتدريب أثناء العمل، وتبادل الموظفين، وتقديم منح تعليمية وزمالات. تضمنت أمثلة الأنشطة الرئيسية ما يلي: مشاريع السلامة الأحيائية الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية والتي تم من خلالها تدريب ما يربو على 1,500 شخص في مجالات مثل النظم التنظيمية وتقييم المخاطر، وبرنامج المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية للسلامة الأحيائية الذي

9/ ذكر التقييم أن أكثر من 90% من تمويل السلامة الأحيائية حتى الآن تم تقديمه من خلال المشاريع التالية: المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية بما في ذلك التمويل المشترك (95.5 مليون دولار)، ومشروع العلوم البيولوجية في شرق ووسط أفريقيا الممول من CIDA (25 مليون دولار)، وبرنامج نظم السلامة الأحيائية الممول من USAID (14.8 مليون دولار)، وبرنامج BIO-EARN الممول من SIDA (13.3 مليون دولار)، وبرنامج التعاون في التكنولوجيا البيولوجية بين الهند وسويسرا (11.9 مليون دولار)، وبرنامج Gateways Institutes of Gene Ecology/Biosafety Capacity Building الممول من Norad (2.9 مليون دولار)، والدعم الألماني للاتحاد الأفريقي لقضايا السلامة الأحيائية (2.7 مليون دولار)، والبرنامج الممول من اليابان لبناء القدرة في السلامة البيولوجية للمحاصيل المعدلة وراثيا في آسيا المطبق من قبل منظمة الفاو (1.1 مليون دولار).

قام بتدريب ما يزيد على 900 عالم من دول يربو عددها على 80 دولة حيث تلقوا تدريبا في تقييم المخاطر، وبرنامج BIO-EARN الممول من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي الذي قام بتدريب 17 طالبا من حاملي الدكتوراه في المجالات الزراعية والبيئية والصناعية والتكنولوجيا البيولوجية، و6 طلاب من حاملي الماجستير في بحوث السلامة الأحيائية من بينهم ثلاثة تقدموا لنيل درجة الدكتوراه، ودبلوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في دورة السلامة الأحيائية التي دربت ما يزيد على 100 خبير في المهارات المتعددة التخصصات للسلامة الأحيائية، والدورة التي مدتها عام في Development-Oriented Plant Biotechnology والسلامة الأحيائية المقدمة من قبل InWEnt Capacity Building International التي ترعى 40 مشاركا سنويا، والدورة الدولية التي مدتها أسبوعين التي تقدم منذ عام 2003 من قبل المعهد النرويجي للإيكولوجيا الجينية الذي قام بتدريب أكثر من 110 خبير. قامت أيضا العديد من الجامعات والمنظمات الأخرى بتطوير برامج رسمية قصيرة وطويلة الأجل في السلامة الأحيائية. 10/

19. يتضح جليا من التحليل أعلاه إحراز بعض التقدم في تنفيذ عنصر خطة العمل المتعلق بتنمية وتدريب الموارد البشرية. غير أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود، خاصة أن بعض الدول عبرت عن حاجتها للمزيد من الخبرات في تقييم المخاطر وإدارتها، واكتشاف وتحديد الكائنات الحية المحورة ورصد تأثيراتها البيئية، بالإضافة إلى التنفيذ والتفعيل التنظيمي.

3. تقييم المخاطر والخبرات العلمية والتقنية

20. تم إحراز بعض التقدم في بناء القدرات المتعلقة بتقييم المخاطر، كما هو مبين جزئيا من خلال العدد المتزايد لتقييمات المخاطر وأنشطة بحوث السلامة الأحيائية التي يتم إجراءها في الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية من خلال خبراء محليين. وردا على الاستبيان، صرحت 10 دول (32%) أنها قامت بتقييم للمخاطر وبحوث للسلامة الأحيائية، بدرجة كبيرة، محليا، و 10 دول أخرى (32%) قالت أنها قامت بذلك بشكل محدود. 9 دول فقط (29%) قالت أنها لم تقم بعمل تقييم للمخاطر أو بحوث للسلامة الأحيائية محليا. 11/ إضافة إلى ذلك، 4 دول فقط (13%) صرحت باستخدامها لخبراء محليين في تولي أو مراجعة تقييمات المخاطر، و 10 دول (32%) قالت أنها استخدمت خبراء محليين، بشكل كبير، و 6 دول (19%) قالت أنها قامت بنفس الشيء إلى حد ما. بينما قالت 8 دول (26%) فقط أنهما لم تستخدم خبراء محليين.

21. وفي تقاريرها الوطنية المرحلية صرحت 14 دولة من الدول الأطراف النامية، والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية (52%) أنها انتفعت من التعاون في التدريب التقني والعلمي لاستخدام تقييم المخاطر وإدارة المخاطر للسلامة الأحيائية، لكنها أشارت أيضا إلى أن تلبية احتياجاتها كانت جزئية فقط، وقالت 6 دول (22%) أنها لم تنتفع من هذا التعاون وأن احتياجاتها ظلت كما هي دون تلبية.

22. ووفقا للمعلومات المتاحة لدى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، أكملت 53 دولة على الأقل مشاريع مستمرة (45%) أسهمت بشكل خاص في بناء القدرات في تقييم المخاطر. تتضمن الأمثلة ما يلي: المشاريع الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية لتطوير وتنفيذ أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، والبرنامج الممول من قبل الولايات المتحدة لنظم السلامة الأحيائية، ومنهجيات تقييم المخاطر البيئية للكائنات المحورة وراثيا (GMO-ERA)، ومشروع آسيا الإقليمي المدعوم من قبل منظمة الأغذية والزراعة والمشاريع الوطنية في غرينادا وماليزيا، وبرنامج السلامة الأحيائية للمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية،

10/ 44 دورة مستمرة على الأقل عن السلامة الأحيائية مسجلة، الخلاصة الوافية للتدريب المتعلق بالسلامة الأحيائية والدورات التعليمية متاحة من خلال مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية: http://bch.biodiv.org/capacitybuilding/programmes.shtml

11/ يجب ملاحظة أنه وكما ذكر في التقييم لدعم مرفق البيئة العالمية للبروتوكول أن المستوى المنخفض في القيام بتقييمات للمخاطر ربما لا يمثل مؤشرا لنقص القدرة أكثر من كونه مؤشرا على أن بعض الدول لم تضطلع بدورها حتى الآن في التكنولوجيا البيولوجية أو أنها لم تتسلم أية نماذج.

والمشروع الذي تموّله الدانمرك الخاص ببناء القدرات للسلامة الأحيائية وتقييم المخاطر الإيكولوجية في شرق أفريقيا – BiosafeTrain.

23. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في بناء قدرات تقييم المخاطر والخبرات العلمية والتقنية الأخرى غير أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود. حدد فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بتقييم المخاطر، الذي التقى من 15 إلى 18 نوفمبر 2005 في روما، عددا من النواحي المعينة التي تتعرض لقيود في القدرة بحيث تشكل عائقا أمام التنفيذ الفعال لأحكام تقييم المخاطر للبروتوكول على المستوى الوطني. لذلك هناك حاجة لتكثيف الجهود لمواجهة هذه القيود. 12/ كما ذكر تقرير مرفق البيئة العالمية أن تنمية القدرات في تقييم المخاطر وإدارتها وفقا للمشاريع الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية كانت تتميز بشكل رئيسي بطبيعة عامة أو تمهيدية. كما توجد حاجة لمساعدة المسئولين المعنيين من الدول النامية للحصول على تدريب شامل وخبرة عملية في تقييم المخاطر والخبرات العلمية والتقنية الأخرى ذات الصلة.

4. إدارة المخاطر

24. وردا على الاستبيان صرحت 6 دول من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية (19%) أنها قد وضعت، بدرجة كبيرة، استراتيجيات لإدارة المخاطر للكائنات الحية المحورة بمخاطر محددة، كما قالت 13 دولة (42%) أنها قامت بالمثل إلى حد ما، و 9 دول (29%) قالت أنها لم تقم بذلك. تتوافق هذه النتائج مع المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية المرحلية التي صرحت فيها 17 دولة (63%) أنها قامت بوضع آليات وتدابير واستراتيجيات مناسبة لتنظيم وإدارة والتحكم في المخاطر المحددة في أحكام تقييم المخاطر للبروتوكول (المادة 16.1). كما صرحت 17 دولة أنها اتخذت التدابير المناسبة لمنع التحركات غير المقصودة عبر الحدود للكائنات الحية المحورة (المادة 16.3).

25. يوجد حاليا 22 مشروعا (19%) مسجلا في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية يسهم بشكل خاص في بناء القدرات في إدارة المخاطر. تتضمن الأمثلة ما يلي: المشروع الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية للمحاصيل المعدلة ورائيا في آسيا، والمشاريع الإيضاحية الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية لأطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية.

26. يتضح جليا من التحليل أعلاه إحراز تقدم محدود في تنفيذ هذا العنصر من خطة العمل. هناك حاجة للمزيد من المشاريع والبرامج خاصة لمساعدة الدول على تقوية قدراتها في إدارة المخاطر.

5. الوعي والمشاركة والتعليم

27. تم إحراز تقدم فيما يخص التشجيع على الوعي والمشاركة والتعليم على كافة المستويات المتعلقة بقضايا السلامة الأحيائية بوجه عام وبروتوكول السلامة الأحيائية بشكل خاص. وردا على الاستبيان، صرحت 14 دولة (45%) أنها حققت المستوى المرغوب للوعي العام بالبروتوكول وذلك إلى حد بعيد، و 13 دولة (42%) قالت أنها حققت ذلك إلى حد ما، و 3 دول (10%) قالت أنها لم تحقق المستوى المرغوب فيه للوعي. وفيما يتعلق بالمستوى المرغوب فيه لاشتراك أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار وفي تطوير وتنفيذ أطر العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فقد تم الحصول على استجابة نموذجية في هذا الصدد.

28. من ناحية أخرى، وفي تقاريرها الوطنية المرحلية صرحت 14 دولة من الدول الأطراف النامية، والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية (8 ردود أو 30%) أنها شجعت وسهلت نشر الوعي العام والتعليم والمشاركة فيما يخص النقل الآمن والمناولة

12/ إن الأمثلة على القيود الرئيسية لبناء القدرات في تقييم المخاطر ملخصة في وثيقة المعلومات UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/9 (الفقرة 32–33) وفي تقرير الاجتماع (الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/INF/1).

واستخدام الكائنات المحورة وذلك بدرجة كبيرة. صرحت الأغلبية (18 طرفا أو 66%) أنها قامت بذلك إلى حد ما، ودولة واحدة فقط (4%) لم تقم بذلك.

29. ساهم عدد من المشاريع (61 سجل أو 51%) في تشجيع الوعي العام والمشاركة والتعليم فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية. تتضمن الأمثلة ما يلي: مشاريع السلامة الأحيائية الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية، 13/ والمشروع الممول من قبل ألمانيا لمشاركة المجتمع المدني في عملية السلامة الأحيائية في الجزائر المنفذة من قبل Association de Reflexion، و d'Echanges et d'Actions pour l'Environnement et le Développement (AREA-ED) وهي منظمة غير حكومية.

30. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في نشر الوعي والمشاركة والتعليم، إلا أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن قضايا التكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية هي قضايا جديدة نسبيا، هذا بالإضافة إلى كونها قضايا جدلية في بعض الدول. ألقى تقرير التقييم لدعم مرفق البيئة العالمية للبروتوكول الضوء على الحاجة إلى تقوية الوعي بقضايا السلامة الأحيائية، وبشكل خاص بين البرلمانيين وغيرهم من صناع السياسة، كما ألقى الضوء على إجراءات تسهيل الاشتراك الفعال للجمهور.

6. تبادل المعلومات وإدارة البيانات بما فيها الاشتراك الكامل في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية

31. منذ تطبيق خطة العمل ازداد مستوى تبادل المعلومات والبيانات حول السلامة الأحيائية بشكل كبير وذلك نتيجة للتقدم الذي تم إحرازه في تشغيل مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وردا على الاستبيان، ذكرت 11 دولة من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية (36%) أنها حققت المستوى المرغوب فيه في تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية بدرجة كبيرة، و 10 دول (32%) صرحت أنها حققت ذلك إلى حد ما. إضافة إلى ذلك، ذكرت 9 دول على الأقل (29%) أن مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية استجاب للاحتياجات المعلوماتية لمختلف أصحاب المصلحة بدرجة كبيرة، وقال عدد مماثل أنه قام بذلك إلى حد ما. فقط 7 دول (23%) قالت أنها لم تقم بذلك.

32. من ناحية أخرى، صرحت 8 دول (26%) بأن نظم تبادل المعلومات وإدارة البيانات كانت في موضعها الصحيح بدرجة كبيرة، وقالت 12 دولة (39%) أنها كانت كذلك إلى حد ما، بينما قالت 8 دول (26%) أنها لم تكن كذلك. وعلى وجه الخصوص، صرحت 3 دول (10%) أن القدرة الوطنية (بما فيها البنية التحتية وقدرة الموارد البشرية) على الوصول لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية كانت في وضعها المناسب، وقالت 11 دولة (36%) أنها كانت كذلك بدرجة كبيرة، وقالت 5 دول (16%) أنها كان كذلك إلى حد ما. فقط 8 دول (23%) قالت أنه ينقصها البنية التحتية الوطنية والقدرة على الوصول إليه.

33. ساهم عدد قليل من المشاريع والأنشطة (43 سجلا أو 54%) بشكل خاص في بناء القدرة في تبادل المعلومات وإدارة البيانات. تتضمن بعض الأمثلة الرئيسية ما يلي: مشروع مرفق البيئة العالمية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن بناء القدرة للمشاركة الفعالة في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية والذي يساعد أكثر من 139 دولة، "مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية: مشروع "Data Search and Input" الذي يدعمه المعهد الملكي البلجيكي للعلوم الطبيعية الذي يقدم دورات تدريبية للدول الأفريقية الفرانكفونية باستخدام المدخل المركزي () لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية،

13/ ساعدت مشاريع السلامة الأحيائية لمرفق البيئة العالمية أكثر من 150 دولة على تنظيم ورش عمل للوعي وتطوير، كجزء من أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، نظم لمشاركة الجماهير والمعلومات. 22 دولة على الأقل (ألبانيا، الجزائر، أرمينيا، بيلاروس، بلغاريا، كمبوديا، الكاميرون، الصين، كوستا ريكا، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، إكوادور، السلفادور، جيانا، إندونيسيا، إيران، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، لتوانيا، مقدونيا، المكسيك، ناميبيا، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سريلانكا، أوغندا، أوكرانيا واليمن) أنشئوا مواقع إلكترونية لتسهيل جهود وصول الجماهير للمعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

والمشروع الممول من قبل الولايات المتحدة عن "قوالب BCH لقواعد البيانات والمواقع الإلكترونية"، الذي يهدف إلى تقديم مجموعات بداية سريعة لتمكين الدول من إنشاء مواقعها الإلكترونية الوطنية وقواعد البيانات التي تعمل أيضا مع مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

34. تتضمن المبادرات التي روجت للمشاركة في المعلومات والبيانات المتعلقة بالسلامة الأحيائية ما يلي: خدمة BioTrack عبر الإنترنت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي تقدم دخول على المعلومات مثلا من خلال قاعدة بيانات عبر الإنترنت لمنتجات التكنولوجيا البيولوجية، قاعدة بيانات الاختبارات الميدانية والمنشورات (بما فيها مستندات الإجماع)، 14/ وشبكة المعلومات والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسلامة الأحيائية (BINAS) لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 15/ وصفحات الإنترنت والمكتبات الشبكية للمركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية للسلامة الأحيائية الذي تمنح الدخول على البيانات والمعلومات والموارد ذات الصلة (مثل الدراسات العلمية عن تقييم المخاطر، والمراجع وملخصات عن المقالات العلمية المنقحة) 16/ وخدمة شبكة معلومات العالم الثالث عن السلامة الأحيائية والهندسة الوراثية. 17/

7. التعاون العلمي والتقني والمؤسسي

35. أبغ عدد من الدول (سبع دول أو 23%) أن التعاون يتم بشكل كبير فيا يتعلق بالسلامة الأحيائية، وقالت 13 دولة (42%) أن التعاون يتم بشكل محدود، بينما قالت 9 دول (29%) أن هذا التعاون لا يتم. وفيما يتعلق بالمشاركة في آليات ومبادرات التعاون الحالية المتعلقة بالسلامة الأحيائية، قالت 6 دول (19%) أنها شاركت بشكل كبير، وقالت 16 دولة (52%) أنها شاركت إلى حد ما، وقالت 8 دول (26%) أنها لم تشارك في مثل هذه المبادرات.

36. وفي التقارير الوطنية المرحلية، صرحت 18 دولة من الدول الأطراف النامية، والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية (50%) أنها تعاونت مع أطراف أخرى في بناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية (المادة 22.1 من البروتوكول). صرح عدد قليل من الأطراف (7 ردود أو 17%) أنها تعاونت بشكل كبير مع دول وهيئات دولية أخرى لتشجيع وتسهيل الوعي العام والتعليم والمشاركة فيما يخص النقل الآمن، والمناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة (المادة 23.1 (أ)). قالت الأغلبية (28 طرفا أو 66%) أنها تعاونت بشكل محدود فقط، بينما قالت 7 أطراف (17%) أنها لم تقم بذلك. وفيما يخص التعاون بين الأطراف بغرض تحديد الكائنات الحية المحورة التي يمكن أن يكون لها تأثيرات ضارة على التنوع البيولوجي وصحة الإنسان، وفي إطار اتخاذ التدابير المناسبة (المادة 16.5)، قال 11 طرفا من الأطراف (41%) أنه قام بذلك، بينما قال 14 طرفا (52%) أنه لم يقم بذلك. صرح أحد الأطراف أنه لم يقم بذلك نظرا لعدم وجود ظروف تدعو لمثل هذا التعاون.

37. لقد تم التعاون العلمي والتقني والمؤسسي بأشكال مختلفة، بما في ذلك، من خلال مساعدات مالية وتقنية ثنائية ومتعددة الأطراف. 18/ قدم عدد قليل من الدول المتقدمة مساعدات مالية وتقنية ثنائية للدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية

14/ المزيد من المعلومات عن BioTrack متاحة من خلال الوصلة التالية:
http://www.oecd.org/about/0,2337,en_2649_34385_1_1_1_1_1,00.html

15/ انظر التفاصيل عن BINAS من خلال الوصلة: http://binas.unido.org/binas/home.php

16/ يمكن الوصول للصفحات الإلكترونية المتعلقة بالسلامة الأحيائية ل، ICGEB من خلال الوصلة: http://www.icgeb.org/~bsafesrv

17/ يمكن الوصول إلى خدمة معلومات السلامة الأحيائية لـــ TWN من خلال الوصلة التالية: http://www.twnside.org.sg/bio_7.htm

18/ بعض الدول المتقدمة خاصة المشار إلي مساهماتها المالية لمرفق البيئة العالمية، والتي تدعم عدد من مشاريع السلامة الأحيائية، ولدعمها من خلال صناديق الأمانة للبروتوكول لتمكين الدول النامية من المساهمة في اجتماعات السلامة الأحيائية. ذكر البعض الآخر اجتماعات السلامة الأحيائية التي رعتها واستضافتها.

وذلك من خلال مشاريع وأنشطة مختلفة. 19/ قدمت بعض الدول المتقدمة استشارات تقنية لدول أخرى أو كانت لها بمثابة مصدر لتدريب أفرادها في ورش عمل. وعلى سبيل المثال، صرحت الكثير من الدول من إقليم وسط وشرق أوروبا (تشمل: ليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا) أنها انتفعت من المساعدات والتعاون التقني الذي تم تقديمه من خلال مشاريع التوأمة للاتحاد الأوروبي.

38. تم التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية في عدة حالات قليلة. على الأقل أربع دول (14%) من الدول التي استجابت للاستبيان أشارت إلى أنها اشتركت بشكل كبير في آليات وأنشطة تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية، بينما قامت ثمان دول بذلك إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، صرحت المكسيك أن خبراءها قاموا بتقديم تدريب لأعضاء لجنة السلامة الأحيائية بنيكاراجوا وباراجواي وجواتيمالا كما شاركت في مراجعة أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية لكل من نيكاراجوا وبيرو. كما صرحت كوبا بأن خبراءها في السلامة الأحيائية قدموا النصح للجهات المختصة في بوليفيا وباراجواي. وبالمثل، صرحت بولندا بمشاركة الخبراء البولنديين في ورش عمل ثنائية في بلغاريا.

39. لقد تم التعاون العلمي والتقني والمؤسسي من خلال مبادرات وبرامج مطورة من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. يتضمن هذا:

(أ) أمثلة من أفريقيا تتضمن: الهيئة الإستراتيجية والاستشارية الإقليمية للتكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السياسة العامة والنظام التنظيمي للسلامة الأحيائية المتعلق بمجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية، وبرامج السلامة الأحيائية التابعة لمنظمة تقوية البحوث الزراعية (Association for Strengthening Agricultural Research) في شرق ووسط أفريقيا ومجلس غرب ووسط أفريقيا للبحوث والتنمية الزراعية.

(ب) أمثلة من آسيا تتضمن: مبادرة الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) للتأكيد على التحرك والاستخدام الآمن عبر الحدود للكائنات المحورة وراثيا من الناحية الزراعية من خلال تجانس القوانين الوطنية للسلامة الأحيائية، 20/ وإطار العمل الإقليمي لإجراءات وبروتوكولات السلامة الأحيائية التي وضعتها الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) 21/ وإستراتيجية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيكي (APEC) لتشجيع التعاون التقني في تقوية القدرة التنظيمية وتبادل المعلومات التقنية للتقديم والاستخدام الآمن لمنتجات التكنولوجيا البيولوجية الزراعية، 22/

(ج) أمثلة في دول أمريكا اللاتينية تتضمن: مشروع منظمة دول أمريكا (OAS) عن قوانين السلامة الأحيائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال إطار عمل بروتوكول السلامة الأحيائية، 23/ شبكة التعاون التقني التابعة لـــ REDBIO/FAO عن التكنولوجيا البيولوجية النباتية في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تشجع على تبادل المعلومات والتدريب على التكنولوجيا

19/ بعض الدول التي قدمت مساعدات ثنائية للسلامة الأحيائية (بناء على المعلومات في التقارير المرحلية وقاعدة بيانات مشاريع BCH) تشمل: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمرك، ألمانيا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا، والولايات المتحدة.

20/ وفي ورشة عمل عن أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، والتعاون الإقليمي ومشاركة المعلومات (من 14-15 يونيو 2004، مانيلا، الفلبين) وافقت دول الآسيان على التعاون أكثر في تطوير نظم السلامة الأحيائية والمشاركة في المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية من خلال BCH وتأسيس شبكة معلومات إقليمية للسلامة الأحيائية.

21/ الدول الأعضاء في SAARC هي: بنجلاديش، بوتان، الهند، المالديف، نيبال، باكستان، وسريلانكا. التفاصيل متوفرة من خلال الوصلة التالية: http://www.saarc-sec.org/main.php?t=2.7

22/ المزيد من المعلومات عن أنشطة السلامة الأحيائية والتكنولوجيا البيولوجية لـــ APEC متوفرة من خلال الوصلة التالية: http://www.apec.org/apec/apec_groups/other_apec_groups/agricultural_biotechnology.html

23/ انظر التفاصيل عن مشروع OAS من خلال الوصلة التالية: http://bch.biodiv.org/database/record.aspx?id=5661

البيولوجية النباتية والسلامة الأحيائية، 24/ وبرنامج عمل معهد التعاون في مجال الزراعة في البلدان الأمريكية Interamerican Institute of Agricultural Cooperation (Instituto Interamericano de Cooperación con la Agricultura, أي، IICA) لتنفيذ القانون 381 للتكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية الذي تم تبنيه في الاجتماع الزراعي للبلدان الأمريكية Junta Interamericana en Agricultura) قي عام 2003 لتعزيز التعاون في السلامة الأحيائية بين دول وسط أمريكا.

(د) أمثلة من دول وسط وشرق أوروبا (CEE) تتضمن: اللجنة التوجيهية لدول وسط وشرق أوروبا التي تأسست بموجب برنامج التحول الاجتماعي الممول من قبل هولندا (MATRA) لتنفيذ أطر عمل السلامة الأحيائية في دول وسط وشرق أوروبا المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

40. وبوجه عام، فقد تم إحراز بعض التقدم في التعاون العلمي والتقني والمؤسسي فيما بخص السلامة الأحيائية. لكن لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهد بحيث يشمل: تنظيم ورش العمل الإقليمية ودون الإقليمية، التبادل الثنائي للخبراء التقنيين، تطوير مواقع إنترنت وقواعد بيانات إقليمية وتعزيز "مراكز الامتياز" الإقليمية للسلامة الأحيائية. إضافة إلى ذلك، ذكر تقرير التقييم لدعم مرفق البيئة العالمية للبروتوكول أن التجانس الإقليمي للأدوات العلمية والقانونية والتنظيمية قد حدث بالفعل فيما عدا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ربما يتطلب الأمر المزيد من الجهود في هذا الصدد.

8. نقل التكنولوجيا

41. تم الإبلاغ بإحراز تقدم محدود فيما يخص نقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالسلامة الأحيائية. صرحت دولتان فقط (7%) بأن التكنولوجيات المرغوب فيها قد تم نقلها بشكل كبير. أشارت الأغلبية (13 ردا أو 42%) أن ذلك قد تم إلى حد ما و 11 دولة (36%) أشارت إلى أنه لم يتم نقل التكنولوجيا. صرحت ست دول على الأقل (19%) أنها وضعت، بشكل كبير، أطر العمل المناسبة لنقل التكنولوجيا، وقالت 10 دول (32%) أن أطر العمل كانت في وضعها المناسب إلى حد ما لكن الأغلبية (12 رد أو 39%) قالت أن هذه الأطر لم تكن متوفرة. لم ترد ثلاث دول على هذا السؤال.

42. يوجد حاليا عدد قليل من المشاريع (20 سجلا أو 17%) مسجلة في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية التي أسهمت في بناء نقل التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالسلامة الأحيائية. أفصحت الأنشطة المحددة عن نطاق من تقديم معدات ومواد البحث والأدوات التقنية مثل برامج الكمبيوتر، إلى نشر المعرفة والخبرة العلمية من خلال التدريب التقني والزمالة وتبادل الموظفين.

43. تتضمن أمثلة المشروعات التي أسهمت في هذا الصدد ما يلي: برنامج التعاون في التكنولوجيا البيولوجية Indo-Swiss بين الهند وسويسرا Collaboration in Biotechnology Programme الذي أسس شراكة بين المعاهد الهندية والسويسرية، ومشاريع التوأمة التي استطاعت دول الاتحاد الأوروبي من خلالها مساعدة دول وسط وشرق أوروبا لتطوير نظم السلامة الأحيائية الوطنية لديها مقارنة بمعايير الاتحاد الأوروبي من خلال تجهيز المعامل والمرافق الأخرى، ومشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لمرفق العلوم البيولوجية الممول من قبل كندا لشرق ووسط أفريقيا والذي يهدف إلى منح الباحثين الأفارقة الوصول إلى أحدث العلوم البيولوجية والتكنولوجيا بالإضافة إلى خدمات علمية أخرى وتدريبات ذات صلة.

24/ التفاصيل عن شبكة REDBIO/FAO متاحة من خلال الوصلة التالية: http://www.redbio.cl/default.asp

9. تحديد الكائنات الحية المحورة

44. صرح عدد قليل من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية بإحراز بعض التقدم في بناء القدرات لتحديد الكائنات الحية المحورة. فعلى سبيل المثال، أشارت 3 دول (10%) إلى أن النظم والتدابير الوطنية لتحديد نقل الكائنات الحية المحورة كانت في موضعها الصحيح، وقالت 5 دول (16%) أنها كانت كذلك بدرجة كبيرة، بينما قالت 9 دول (29%) أنها كانت كذلك إلى حد ما. قالت عشر دول (32%) أن نظم التحديد لم تكن في مكانها الصحيح، بينما لم تجب أربع دول (14%) على هذا السؤال. تم تلقى إجابات نموذجية فيما يخص استخدام الأساليب الحديثة لتحديد الكائنات الحية المحورة.

45. كان لهذا العنصر من خطة العمل أقل عدد من المشاريع (10 سجلات أو 8%) مسجلة في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية للمساهمة في تنفيذها. تتضمن الأمثلة: مبادرة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بناء القدرات لاكتشاف الكائنات الحية المحورة ورائيا في البذور، 25/ وبرنامج معهد السلامة الأحيائية للمنتجات الزراعية المعدلة وراثيا (BIGMAP) التابع لجامعة ولاية أيوا المكرس لتطوير أدوات وطرق التقييم المبني على العلم لمخاطر ومنافع المنتجات الزراعية المعدلة وراثيا. 26/

46. وبوجه عام، تم إحراز تقدم محدود في بناء القدرات لتحديد الكائنات الحية المحورة. 27/ لكن لا يزال هناك المزيد الذي يجب عمله في هذا الصدد بما في ذلك مساعدة الدول في الحصول على المعدات والمهارات لاكتشاف واختبار الكائنات الحية المحورة، ووضع نظم وإجراءات تحديد وطنية (بما في ذلك بروتوكولات الاختبارات المعيارية) وتدريب موظفي الجمارك على نظم التوثيق لنقل الكائنات الحية المحورة.

10. الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

47. أفصح عدد قليل من الدول عن التقدم المحرز في بناء القدرات للتعامل مع الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة. من بين تلك الدول، أشارت خمس دول (16%) بأنها قامت ببناء القدرات في هذا الصدد بدرجة كبيرة، وقالت ثمان دول (26%) أنها قامت بذلك على حد ما، بينما قالت ثلاث دول بأن ذلك لم يتم. لم ترد أغلبية الدول على هذا السؤال، مما يجعل من المحتمل أنها تفتقد القدرة في هذا الصدد.

ب - التقدم في تنفيذ عمليات وأنشطة خطة العمل

48. *تحديد احتياجات بناء القدرات*: ردا على الطلب المشمول في المقرر BS-I/5، الفقرة 6، وفي خطة العمل، قامت 53 دولة على الأقل، كما في 15 ديسمبر 2005، بتقديم معلومات إلى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية بخصوص احتياجاتها وأولوياتها المتعلقة ببناء القدرات. لقد تم أيضا توثيق احتياجات الدول المتعلقة ببناء القدرة في السلامة الأحيائية في عدة تقارير أخرى. تتضمن الأمثلة ما يلي: قوائم بحالة وفجوات القدرات التكنولوجية والقانونية التي تم تنفيذها بموجب مشروع مرفق البيئة العالمية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP-GEF لتطوير أطر عمل السلامة الأحيائية 28/ والمستند المرجعي لمنظمة الفاو (FAO)

25/ انظر تفاصيل المبادرة من خلال الوصلة التالية: http://bch.biodiv.org/database/record.aspx?id=9010

26/ يمكن الوصول للمزيد من المعلومات عن (BIGMAP) من خلال الوصلة التالية: http://bch.biodiv.org/database/record.aspx?id=5853

27/ يجب ملاحظة أن معظم الدول التي أبلغت عن إحراز تقدم في هذا الصدد كانت دولا من وسط وشرق أوروبا التي انضمت للاتحاد الأوروبي.

28/ تم نشر قوائم بعض الدول كوثائق منفصلة أو كمكونات لتقارير إطار العمل الوطني للسلامة الأحيائية، على موقع الإنترنت لوحدة السلامة الأحيائية التابعة لـــ UNEP-GEF.

للاحتياجات والوضع الحالي لبناء القدرات في السلامة الأحيائية فيما يتعلق بالمحاصيل المعدلة وراثيا في آسيا (2004). 29/ غير أن تقرير تقييم دعم مرفق البيئة العالمية للسلامة الأحيائية ذكر أن مشروع UNEP-GEF لتطوير أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية لم يصمم ويمول بشكل كاف بحيث يأخذ في الاعتبار تعقيدات الظروف والاحتياجات المحلية بشكل كامل.

49. *أولويات العناصر الأساسية لكل دولة*: في مقررها BS-I/5، الفقرة 8، والمقرر BS-II/3، الفقرة 19، تم دعوة الأطراف والحكومات لوضع استراتيجيات وطنية لبناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، ووضع أولويات لاحتياجاتها لأنشطة السلامة الأحيائية بهدف تسهيل وضع مفهوم وقائي ونظامي ومتسق لتلبية الاحتياجات المحددة. غير أنه لم يتم تسلم أية معلومات تتعلق بالتقدم المحرز في وضع استراتيجيات وطنية لبناء القدرات في السلامة الأحيائية.

50. *تحديد التغطية والفجوات في مبادرات وموارد بناء القدرات*: تم عمل تحليلين للتغطية والفجوات في تنفيذ خطة العمل على المستوى العالمي من قبل الأمين التنفيذي وتم عرضها في وثيقتين: UNEP/CBD/BS/COP-MOP/1/6 و UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/INF/7. وعلى مستوى الدولة، أعدت بعض الدول المساهمة في مشروع UNEP-GEF لتطوير أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، قوائم للتغطية والفجوات في برامج بناء القدرات. على الرغم من ذلك، قام عدد قليل جدا من الدول بتوفير هذه القوائم لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية. في ظل هذا الوضع لم يكن من الممكن تقييم مستوى التقدم المحرز في تنفيذ هذه العملية على مستوى الدولة.

51. *تحسين فعالية وكفاية المساعدات المالية*: في ردها على الاستبيان، أشارت 10 دول من الدول المتقدمة أنها وفرت الموارد المالية لأطراف أخرى، وأشارت 25 دولة أنها تسلمت مساعدات مالية خارجية لتنفيذ أنشطتها في بناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية. على الرغم من ذلك، أشارت الكثير من الدول الأخرى إلى أن المساعدات المستلمة لم تكن كافية. 30/

52. *تحسين أوجه التآزر والتنسيق لأنشطة بناء القدرات*: تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ هذه العملية على المستوى العالمي من خلال آلية التنسيق. فعلى سبيل المثال، قواعد بيانات بناء القدرات (بمعنى، المشاريع طويلة الأجل، والفرص قصيرة الأجل، واحتياجات قدرة الدولة والخلاصة الوافية لدورات السلامة الأحيائية) بالإضافة إلى تأسيس مركز موارد معلومات السلامة الأحيائية في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية وعقد اجتماعين للتنسيق. 31/ وعلى مستوى الدولة، أشارت 24 دولة (57%) أنها قامت بوضع آليات لتنسيق أنشطة بناء القدرة المتعلقة بالسلامة الأحيائية 32/ وقالت 16 دولة (38%) أنها لم تقم بوضع هذه الآليات. غير أن محدودية المعلومات تحول دون تقييم ما إذا تحققت أوجه التآزر عمليا أم لا.

53. *تطوير مؤشرات لتقييم تدابير بناء القدرات*: في مقرره BS-I/5، تبنى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول معايير ومؤشرات أولية لرصد تنفيذ خطة العمل. تم دعوة الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى لاستخدام تلك المعايير والمؤشرات، حيثما كان مناسبا، لرصد أنشطتهم المتعلقة ببناء القدرات للسلامة الأحيائية وإرسال تجاربهم في هذا الصدد

29/ توجد نسخة متوفرة للمستند المرجعي لمنظمة الفاو متاح من خلال الوصلة التالية:
http://asiabionet.org/documents/benchmark.htm

30/ اقترح الأمين التنفيذي في المذكرة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/INF/7 عددا من الخيارات لتحسين فعالية وكفاية المساعدات المالية للسلامة الأحيائية.

31/ تم النظر في تقرير التقدم الخاص بتنفيذ آلية التنسيق في الاجتماع الثاني للأطراف في البروتوكول (المستند: UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/4).

32/ ذكرت العديد من الدول أن التنسيق يتم من خلال السلطات الوطنية المختصة واللجان الوطنية للسلامة الأحيائية، و/أو لجان التنسيق الوطنية المؤسسة بموجب مشروع UNEP-GEF.

إلى الأمين التنفيذي. سيتم النظر في تقرير التجربة التشغيلية لاستخدام تلك المؤشرات وذلك في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول.

54. وبوجه عام، تم إحراز تقدم في تنفيذ العملية المحددة في الجزء 3 من خطة العمل. غير أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود خاصة فيما يتعلق بتطوير إستراتيجيات وطنية لبناء القدرات للسلامة الأحيائية، وتحسين فعالية وكفاية المساعدات المالية لأوجه التآزر والتنسيق لمبادرات بناء القدرات على مستوى الدولة.

ج - فعالية تنفيذ خطة العمل

55. كانت خطة العمل فعالة إلى حد كبير فيما يخص تقديم إطار عمل لإرشاد وتسهيل الجهود نحو تطوير وتعزيز القدرات لإقرار وتفعيل تنفيذ بروتوكول السلامة الأحيائية على المستوى الوطني والإقليمي ودون والإقليمي والعالمي. 33/ أشارت العديد من الحكومات والمنظمات (31 ردا أو 67%) إلى أن خطة العمل قد أثرت أو وجهت أنشطتهم المتعلقة بالسلامة الأحيائية و/أو مساعداتهم المالية والتقنية لتنفيذ البروتوكول. فمثلا، قال أحد المجيبين أن العناصر والخطوات المحددة في خطة العمل كانت مفيدة كنقطة انطلاق لتخطيط الجهود لبناء القدرات الوطنية. وقال آخر أن خطة العمل وجهت قراراته في اختيار أيا من نواحي وقضايا بناء القدرات هي التي يجب التركيز عليها فيما يتعلق بالمساعدات المالية والتقنية. تم جمع التعليقات المحددة، التي قامت بها الحكومات والمنظمات، في وثيقة معلومات: (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/INF/4).

56. من ناحية أخرى كانت خطة العمل فعالة إلى حد ما فيما يخص تسهيل تحقيق نتائج بناء القدرات. إن بعض المشاريع والأنشطة التي تم القيام بها لدعم خطة العمل أدت إلى نتائج وآثار ملموسة في بناء القدرات. 34/ ويشمل هذا: تطوير أطر عمل وطنية للسلامة الأحيائية من قبل العديد من الدول، ووضع آليات مؤسسية وطنية لحل قضايا السلامة الأحيائية، وزيادة الوعي العام بالبروتوكول وزيادة عدد أنشطة التدريب على السلامة الأحيائية.

57. إن تنفيذ عمليات/خطوات خطة العمل يسهل إلى حد ما وضع مفهوم نظامي ومتسق بشكل أكبر لجهود بناء القدرات على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، فإن تحديد احتياجات وأولويات الدول والتشارك في هذه المعلومات من خلال مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية يمكّن الحكومات والمنظمات المانحة من توجيه مساعداتها نحو الاحتياجات الرئيسية التي حددتها الدولة.35/

58. إضافة إلى ذلك، سهلت آلية تنفيذ خطة العمل الوصول المتزايد إلى المعلومات المتعلقة بالمشاريع الحالية لبناء القدرات، والفرص قصيرة الأجل، ومواد موارد السلامة الأحيائية. كما مكّنت المعلومات، المخزنة في قواعد بيانات بناء القدرات، الحكومات والمنظمات من تحديد التغطية والمبادرات الحالية وبرامج المساعدة، ومن ثم مساعدتها على تحديد وتقليل تداخل وتكرار الجهود إلى الحد الأدنى ومعالجة الفجوات المهملة. إضافة إلى ذلك، تقدم اجتماعات التنسيق منتدى مفيد يقوم من خلاله المشاركون من الحكومات

33/ يشير التفعيل المذكور في هذا السياق إلى المدى الذي تنجح فيه خطة العمل في تحقيق أهدافها المحصلات/ النتائج/ المرجوة لبناء القدرات.

34/ كما هو مبين من الردود في الاستبيان فإن بعض الدول والمنظمات المانحة قد استخدمت خطة العمل كأساس لتطوير مشاريعها المتعلقة بالسلامة الأحيائية أو برامج المساعدة.

35/ أرسلت 53 دولة على الأقل من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية احتياجاتها وأولوياتها لبناء القدرات لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية (http://bch.biodiv.org/capacitybuilding/capacityneeds.shtml).

والمنظمات المنفذة أو الممولة للأنشطة المتعلقة بالسلامة الأحيائية بالتشارك في الخبرات العملية والدروس المستفادة وتبادل الآراء حول تحسين تنفيذ وتنسيق وفعالية أنشطتهم.

رابعا- احتياجات وفجوات بناء القدرات وقيود تنفيذ وفعالية خطة العمل

59. وفي التقارير الوطنية المرحلية، صرحت 14 دولة من الدول الأطراف النامية، والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية (52%) بأنه قد تم تلبية احتياجاتها المتعلقة ببناء القدرات جزئيا، وذلك بشكل كبير من خلال المشاركات في المشاريع الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية، وصرحت 6 دول (22%) بأن احتياجاتها المتعلقة ببناء القدرات ظلت دون تلبية. وبمعنى آخر، فإن احتياجات بناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية لأكثر من 74% من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية قد ظلت دون تلبية.

60. تم عرض تقرير مجمع عن الاحتياجات والأولويات والمقدم من قبل الدول لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في الوثائق: UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/4 و UNEP/CBD/BS/COP-MOP/2/INF/7. 36/ وفي ردها على الاستبيان، حدد أيضا عدد من الدول الاحتياجات الآتية التي لم يتم تلبيتها والتي يشترك الكثير منها مع تلك الاحتياجات المحددة في الوثائق المذكورة أعلاه.

(أ) احتياجات القدرات المؤسسية وتتضمن: المعمل، الدفيئة، ومرافق أخرى للبحوث المتعلقة بالسلامة الأحيائية، معامل مرجعية للاكتشاف والتحليل الكمي للكائنات الحية المحورة، فحص النظم ورصد التأثيرات البيئية للكائنات الحية المحورة، ونظم التوثيق لنقل الكائنات الحية المحورة.

(ب) احتياجات القدرات التنظيمية والتي تشمل: التنظيمات والمبادئ التوجيهية التي تساعد على تسهيل تفعيل قوانين وموارد السلامة الأحيائية لتشغيل النظم الإدارية المعرفة في أطر العمل الوطنية المتعلقة بالسلامة الأحيائية. 37/

(ج) احتياجات تنمية الموارد البشرية بما فيها التدريب الخاص بالمناطق العلمية والتقنية الرئيسية والتي تشمل: تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، اكتشاف وتحليل الكائنات الحية المحورة، تقييم مدى وتأثيرات التدفق الجيني، ومهارات البيولوجيا الجزيئية (التي تشمل: الفصل الجيني والتسلسل، الخ). إضافة إلى ذلك، عبّر العديد من الدول عن الحاجة إلى التدريب على الصياغة القانونية وتحليل السياسات، وتقييم التأثيرات التجارية على التدابير المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وتحليل التكلفة والعائد، وقواعد السلوك البيولوجية، ومهارات تقييم وتكامل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في اتخاذ القرار.

(د) تقييم وإدارة المخاطر، والاحتياجات للخبرة التقنية الأخرى التي تشمل: المواد الإرشادية في تقييم وإدارة المخاطر، دعم تولي بحوث السلامة الأحيائية، أدوات رصد ما بعد إطلاق الكائنات الحية المحورة، وإجراءات الرصد، وتدابير التحكم، وبيانات بحث السلامة الأحيائية ودراسات الحالة.

36/ يمكن الوصول للوثائق من خلال الوصلة التالية: http://www.biodiv.org/doc/meeting.aspx?mtg=MOP-02

37/ على الرغم من أن عدد من الدول وضع أطر عمل وطنية للسلامة الأحيائية من خلال الدعم الذي قدمه مرفق البيئة العالمية إلا أن الكثير من الدول لم تتبنى حتى الآن هذه الأطر، وفي بعض الحالات التي تبنتها فيها لم يكن تفعيل أو وضع أولويات للتنظيمات الضرورية أو المبادئ التوجيهية والموارد في موضعها الصحيح.

(هـ) الوعي والتعليم واحتياجات المشاركات العامة، وتشمل: الوصول إلى مواد الوعي المتعلقة بالسلامة الأحيائية، الدعم لتنظيم ورش عمل السلامة الأحيائية وبرامج وآليات الوعي الأخرى لضمان توفير الوصول السهل للجماهير للمعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

(و) احتياجات تبادل المعلومات، وتشمل: دعم تكوين عُقد (nods) وطنية لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية أو مواقع إلكترونية وقواعد بيانات تتعلق بالسلامة الأحيائية وتطوير إمكانات وطنية للوصول إلى واستخدام مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

(ز) احتياجات التعاون العلمية والتقنية والمؤسسية، وتشمل: آليات لتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، والشبكات الإقليمية لتبادل المعلومات، ومراكز الامتياز للتعاون العلمي في بحوث السلامة الأحيائية، والأنشطة الإقليمية المشتركة لبناء القدرات، والعُقد الإقليمية لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

(ح) الدعم بغرض احتساب وتقدير تحليل التكلفة والعائد ولمراجعة الاعتبارات السلوكية للكائنات الحية المحورة.

61. وبينما قام عدد قليل من الدول بإرسال احتياجاته المتعلقة ببناء القدرات إلى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية باستخدام الاستبيان الذي قام بإعداده الأمين التنفيذي، فقد تم التعبير عن بعض هذه الاحتياجات بشكل عام بينما لم يعطَى البعض الآخر الأولوية. هذا بالإضافة إلى عدم تحديث بعض السجلات. سيكون من المفيد لكل الدول القيام بشكل دوري بعمل تقييمات شاملة ونظامية لاحتياجاتها مع إشراك كل أصحاب المصلحة وذلك بهدف تحديد احتياجاتها المحددة وتحديد تدابير الأولوية لتلبية هذه الاحتياجات.

62. حدد عدد ممن أجابوا على الاستبيان العوامل والعوائق الرئيسية التي أثرت على تنفيذ وفعالية خطة العمل. وقد تضمن هذا ما يلي:

(أ) التمويل غير الكافي للسلامة الأحيائية: صرحت معظم الدول أن نقص الموارد المالية كان العائق الأكبر أمام التنفيذ الفعال لخطة العمل. وذكرت بعض الدول الأخرى أن أنشطة السلامة الأحيائية قد تم تخصيص مبالغ محدودة من الميزانية الوطنية لها أو لم يتم عمل مخصصات لها على الإطلاق، وصرح البعض الآخر بافتقادهم المساعدات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية. قال عدد صغير من الدول (3 دول أو 11%) أنها واجهت صعوبات في الوصول للتمويل المتاح، وقالت دولتان أن المساعدات التمويلية لم تكن متاحة.

(ب) نقص قدرات الموارد البشرية الكافية: أشارت بعض الدول أن الشيء الرئيسي الذي قيّد تنفيذها الفعال لخطة العمل هو نقص التدريب الكافي والموظفين المتمرسين في قضايا السلامة الأحيائية والصعوبات التي واجهتها في جذب وتدريب خبراء مؤهلين. ذكر تقرير تقييم دعم مرفق البيئة العالمية للبروتوكول أن المسئولين الذين يشاركون في ورشات العمل التدريبية والدورات وبرامج التبادل المتعلقة بالسلامة الأحيائية يقومون في بعض الأحيان بترك منظماتهم أو أوطانهم سعيا وراء فرص مهنية أخرى.

(ج) إعطاء السلامة الأحيائية أولوية منخفضة: ذكر عدد قليل من الدول أن التنفيذ الفعال لخطة العمل مقيد بضعف الإرادة السياسية لبعض المانحين لتقديم المساعدات المالية الكافية للسلامة الأحيائية. ومن ناحية أخرى، لوحظ أن الكثير من الدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية قد أعطت أولوية منخفضة لقضايا السلامة الأحيائية في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها وورقات إستراتيجية الدولة التي تستخدم من قبل معظم المانحين لتحديد مساعداتها لدول معينة. فعلى سبيل المثال صرح أحد المانحين أن: "*... إن أحد الصعوبات الواضحة للجماعة الأوروبية بصفتها مانح محتمل لأنشطة السلامة الأحيائية هو أن شواغل السلامة الأحيائية، بوجه عام، لم تعطَى أولوية في ورقات إستراتيجية الدول المحتمل تلقيها أموالا*".

(د) *نقص المعلومات*: ذكرت بعض الدول التي ردت على الاستبيان أن التنفيذ الفعال لخطة العمل مقيد أيضا بالمستويات والجودة المنخفضة للمعلومات في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية لاحتياجات بناء القدرات للدول والمشاريع والأنشطة المستمرة. لاحظ عدد قليل على وجه الخصوص أن بعض المعلومات في قواعد بيانات بناء القدرات غير مكتملة و/أو أنها معلومات قديمة.

(هـ) التنسيق والتعاون المحدودان بين مبادرات السلامة الأحيائية: لاحظ عدد قليل ممن أجابوا على الاستبيان أن فعالية تنفيذ خطة العمل مقيدة جزئيا بالمستوى المنخفض للتنسيق والتعاون بين المبادرات الحالية لبناء القدرات خاصة على مستوى الدولة. فعلى سبيل المثال، ذكر تقرير التقييم لدعم مرفق البيئة العالمية للبروتوكول أنه في بعض الدول كان هناك تفاعل محدود بين المشاريع الممولة من قبل مرفق البيئة العالمية والمشاريع الثنائية أو المتعددة الأخرى التي لها أهدافا مشابهة والممولة من قبل جهات حكومية مختلفة. انتهى التقييم أيضا إلى أن الاستشارات والتنسيق من قبل أمانة مرفق البيئة العالمية على المستوى العالمي كانت ضعيفة، وأنه كان هناك اعتبار قليل لمسألة إمكانية ربط السلامة الأحيائية بجوانب أخرى ذات صلة بمحفظة التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية. أدى التنسيق المحدود في بعض الحالات لتكرار الجهود والنهج المتضاربة وضياع فرص التكامل والتأثير الأفضل.

63. إن قائمة التدابير المحتملة للتعامل مع العوائق المذكورة أعلاه التي تم مواجهتها أثناء تنفيذ خطة العمل وردود المجيبين على الاستبيان المتعلق بمراجعة خطة العمل موضحة في الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/4/Add.1 (القسم الثالث). تحتوي الوثيقة أيضا على آراء وتعليقات المشاركين الذي حضروا الاجتماع التنسيقي الثاني للحكومات والمنظمات المنفذة أو الممولة للأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والذين اجتمعوا في ترومسو بالنرويج من 18 إلى 20 يناير 2006 بخصوص التدابير الممكنة لحل العوامل المقيدة للتنفيذ الفعال لخطة العمل. إن تقرير الاجتماع التنسيقي متاح كوثيقة معلومات: UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/INF/5.

خامسا- مراجعة آلية التنسيق لتنفيذ خطة العمل

64. في مقرره BS-II/3، طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول من الأمين التنفيذي أي يدرج في استبيان مراجعة خطة العمل أسئلة لتقييم العوائق التي تم مواجهتها عند تنفيذ آلية التنسيق.

65. وفي ردها على الاستبيان، أشار عدد قليل من الدول أنها شاركت في العناصر المختلفة لآلية التنسيق إما من خلال المساهمة في المعلومات أو من خلال استخدام المعلومات المقدمة من خلال هذه العناصر. فعلى سبيل المثال، 13 من المجيبين في الاستبيان (28%) شاركوا في، أو استخدموا، معلومات من اجتماع فريق الاتصال، وقدم 18 (39%) المعلومات لـــ، أو استخدموا المعلومات من قواعد بيانات بناء القدرات ومركز موارد معلومات السلامة الأحيائية، و 16 مستجيب (35%) قد شاركوا في، أو استخدموا معلومات من، الاجتماعات التنسيقية. قال الكثير من المستجيبين أنهم وجدوا العناصر المختلفة لآلية التنسيق التي شاركوا فيها مفيدة.

66. صرح عدد من المستجيبين (11 مستجيب أو 24%) أنهم واجهوا بعض العوائق والقيود أثناء مشاركتهم في آلية التنسيق، وقال 18 مستجيب (39%) أنهم لم يواجهوا أيه عوائق. أما باقي المشاركين في الاستبيان لم يردوا على هذا السؤال أو أنه كان لا ينطبق عليهم. تتضمن بعض العوائق والقيود المذكورة ما يلي: نقص البنية التحتية الوطنية للوصول إلى واستخدام المعلومات الناتجة عن الاجتماعات التنسيقية و/أو المشمولة في قواعد بيانات مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، الكمية والنوعية المحدودة للمعلومات المتاحة في قواعد بيانات بناء القدرات، صعوبات البحث في قواعد بيانات مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، نقص الموارد المالية للمشاركة في الاجتماعات التنسيقية في عناصر آليات التنسيق المختلفة.

67. تم تقديم بعض المقترحات لتحسين تنفيذ وفعالية آلية التنسيق. اقترح بعض المستجيبين بأنه يجب القيام بجهود لتحسين مستوى وجودة المعلومات المتعلقة ببناء القدرات والمتاحة في مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وكذلك تحديث تلك

المعلومات في قواعد البيانات بشكل منتظم. لاحظ أحد المستجيبين أن بعض موارد المعلومات قديمة وغير مكتملة و/أو أنه قلما يتم استخدامها. إضافة إلى ذلك، لاحظ اثنان من المستجيبين أنه من المهم تنظيم اجتماعات تنسيقية لكل من المنظمات المانحة والدول المتلقية لتعزيز الحوار البناء بين الطرفين. كما تم اقتراح احتمالية بحث عقد اجتماعات تنسيقية وحوارات فيما بين بلدان الجنوب.

سادسا- الخاتمة والتوصيات

68. يتضح من الاستعراض السابق تفاوت درجات النجاح في تنفيذ المكونات المختلفة لخطة العمل. ويرجع هذا جزئيا لحقيقة أن المبادرات السابقة والحالية لبناء القدرات قد اهتمت ببعض القضايا أكثر من الأخرى. وبوجه خاص، تم إحراز بعض التقدم فيما يخص تطوير أطر العمل الوطنية للسلامة الأحيائية، ووضع آليات مؤسسية لتنفيذ البروتوكول وتشجيع الوعي به. هذا وقد تم إحراز تقدم إلى حد ما في تشجيع تبادل المعلومات من خلال مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية والمواقع الإلكترونية وقواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالسلامة الأحيائية، وفي تشجيع التعاون التقني والمؤسسي، وفي تطوير الموارد البشرية والتدريب في مختلف النواحي المتعلقة بالسلامة الأحيائية. على الرغم من ذلك، كان هناك تقدم محدود فيما يخص بناء القدرات للتعاطي مع الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد الكائنات الحية المحورة، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المخاطر وإدارتها.

69. من ناحية أخرى كانت خطة العمل فعالة إلى حد ما في تقديم إطار عمل إستراتيجي لبناء القدرات لإقرار وتفعيل تنفيذ بروتوكول السلامة الأحيائية على المستوى الوطني والإقليمي ودون والإقليمي والعالمي. فعلى سبيل المثال، ساهمت خطة العمل في تسهيل تخطيط أنشطة بناء القدرات في بعض الدول ومكّنت الدول والمنظمات المانحة من تخطيط برامج للمساعدة في السلامة الأحيائية. هذا وقد تم إعداد عدد من مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية بشكل مباشر لعناصر وعمليات خطة العمل، وقد أدت بعضها إلى نتائج ملموسة تتعلق ببناء القدرات.

70. ومع ذلك، تظل احتياجات وأولويات بعض الدول قائمة دون تلبية وذلك بسبب عدد من العوامل المقيدة والقصور التشغيلي الذي أعاق تنفيذ وفعالية خطة العمل، ويشمل ذلك: نقص التمويل والموارد الأخرى، والمشاركة المحدودة في المعلومات، وضعف التنسيق بين مختلف الأنشطة وعجز الإرادة السياسية. كما أن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لمواجهة تلك العوائق ولتحسين تنفيذ وتنسيق أنشطة بناء القدرات. من المهم أيضا للدول أن تتعاون فيما بينها وأن توحد مواردها بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية.

71. وبوجه عام، فإن خطة العمل الحالية لا تزال ذات صلة، وشاملة بدرجة كافية، لتوجيه جهود بناء القدرات للتنفيذ الفعال للبروتوكول. المشكلة الرئيسية التي يجب التعامل معها هي التقدم البطيء في تنفيذ خطة العمل بسبب العوائق المختلفة الموضحة أعلاه، وليس نطاق وتصميم خطة العمل نفسها. لذلك، وكما تم اقتراحه في الوثيقة UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/4/Add.1، ربما يرغب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في تحديث خطة العمل الحالية لدمج التجارب الرئيسية والدروس المستفادة أثناء تنفيذها الأولي وتبنّي تدابير لتحسين تنفيذها وفعاليتها على مختلف المستويات.

سابعا- عناصر مشروع القرار

72. *ربما يرغب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية في أن يأخذ في اعتباره قرارا يتماشى مع ما يلي:*

"مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول

خطة العمل

1. *تبنّي* نسخة محدثة لخطة العمل لبناء القدرات للتنفيذ الفعال لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية (UNEP/CBD/BS/COP-MOP/3/4/Add.1) بحيث تحل محل تلك التي تم تبنيها في المقرر *BS-I/5، المرفق 1.*

2. *دعوة* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى لتنفيذ خطة العمل المحدثة المشار إليها أعلاه، حيثما كان مناسب.

3. *دعوة* مرفق البيئة العالمية، والدول المتقدمة، والحكومات، بالإضافة إلى المنظمات ذات الصلة لتأخذ في الاعتبار خطة العمل المحدثة المشار إليها أعلاه وزيادة دعمها المالي والتقني للدول النامية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية لتنفيذ خطة العمل.

4. *حث* الأطراف والحكومات على دمج السلامة الأحيائية في سياساتها ونهجها المتعلقة بتلبية حاجاتها الحالية، مثل تلك المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

5. *دعوة الأطراف والحكومات الأخرى للدول المتقدمة لإدراج قضايا السلامة الأحيائية في سياساتها واستراتيجياتها للمساعدات الإنمائية، وفي برامجها القطاعية والثنائية ذات الصلة.*

6. *تشجيع* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى على تبنّي منظور طويل الأجل في تصميم وتنفيذ أنشطة بناء القدرة المتعلقة بالسلامة الأحيائية.

7. *دعوة* أطراف الدول المتقدمة والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية بالإضافة إلى الحكومات الأخرى لتبنّي التدابير التالية بنظرة تستطيع حل بعض العوامل الرئيسية المقيدة لتنفيذ وفعالية خطة العمل، حيثما كان مناسبا، على كافة المستويات التالية:

(أ) تحسين تنسيق مساعدات الدول المانحة لمبادرات السلامة الأحيائية على مستوى الدولة.

(ب) تعبئة عملية التمويل على نطاق واسع للموارد، بما في ذلك القطاع الخاص.

(ج) تقديم مخصصات كافية لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية في الميزانيات الوطنية.

(د) تنسيق وموائمة الإجراءات والآليات التنظيمية للسلامة الأحيائية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي.

8. *دعوة* الأطراف والحكومات الأخرى بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة لتبنّي التدابير التالية بهدف تقوية الموارد البشرية للتنفيذ الفعال للبروتوكول:

(أ) تشجيع تطوير البرامج التدريبية للمتدربين من النواحي التقنية للسلامة الأحيائية بالتعاون مع الأطراف ذات الصلة، بما فيها مراكز الامتياز الإقليمية ومعاهد التدريب الأهلية.

(ب) تطوير خبرات محلية جوهرية في السلامة الأحيائية من خلال تدريب رسمي طويل الأجل و/أو إشراك الموظفين في معاهد أو مراكز امتياز متخصصة تقع داخل الدولة أو في الخارج.

(ج) انتهاز الفرص المعروضة من خلال أنشطة بناء القدرات للتكنولوجيا البيولوجية وذلك بمدى ارتباطها بالسلامة الأحيائية.

(د) تشجيع وتسهيل التبادلات التقنية الثنائية المباشرة للخبراء بين الدول بهدف بناء قدرات في السلامة الأحيائية وتشجيع التعاون الثنائي والإقليمي.

9. *حث* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى على أن تدرج في تصميمها لبناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية متطلبات لتقديم معلومات لمركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية عن الأنشطة والنتائج وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من تلك الأنشطة كي تسهل المشاركة الأوسع لمثل هذه المعلومات.

10. *دعوة* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى على أن تقوم بتقديم تقارير للأمين التنفيذي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء كل اجتماع تنظيمي لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، بحيث يكون موضوع هذه التقارير عن مدى التقدم والفعالية والجهود في تنفيذ خطة العمل.

11. *الطلب* من الأمين التنفيذي إعداد، على أساس التقارير المشار إليها أعلاه، تقرير مجمع لنظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول.

آلية التنسيق

12. *تكرار دعوتها في المقرر* BS-I/5، *الفقرة 23، لكل الأطراف والحكومات الأخرى لوضع آليات للتنسيق الوطني لبناء القدرة للسلامة الأحيائية.*

13. *دعوة* أطراف الدول المتقدمة والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى لتقديم موارد مالية وموارد أخرى لتمكين أطراف الدول النامية والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية من المشاركة في آلية التنسيق الدولية.

14. *كذلك* دعوة أطراف الدول المتقدمة والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى لمساعدة أطراف الدول النامية والأطراف ذات الاقتصاديات الانتقالية في بناء قدرتها لوضع وتنفيذ آليات التنسيق المتعلقة بالسلامة الأحيائية على المستوى الوطني والإقليمي.

15. *حث* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى على أن تقوم بشكل منتظم بتحديث معلوماتها عن بناء قدرتها، حيثما كان مناسبا، وإرسالها إلى مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية وتحسين مستوى تفصيلات ونوعية المعلومات.

16. *دعوة* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى لتوثيق ونشر، بما في ذلك مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في التنسيق والتعاون.

17. *دعوة* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية للولايات المتحدة، لتنظيم اجتماعات تنسيقية إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية، حيثما كان ذلك مناسبا.

18. *تشجيع* الأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى التي تعرض استضافة الاجتماعات التنسيقية على أن تدعوا المشاركين من كل من الدول المتلقية والحكومات والمنظمات المانحة من أجل تسهيل الحوار الفعال لجهود بناء القدرات.